الدكتور حمد عبد العزيز الكوارى وزير الإعلام والثقافة فى محاضرة بجامعة قطر:

مجلس الأمن عالج العديد من القضايا الشائكة وهو الملجأ الأخير لحفظ ماء وجه المتخاصمين
جميع الأطراف المعنية تتفق على أن نظام الأمم المتحدة بحاجة إلى إصلاح

كتب ـ ابراهيم اسماعيل:

جانب من السادة الحضور فى محاضرة سعادة الوزير

(تصوير: احمد جودة)

القى سعادة الدكتور حمد عبد العزيز الكوارى وزير الاعلام والثقافة محاضرة الساعة السادسة والنصف مساء امس فى قاعة تكنولوجيا التعليم بجامعة قطر تحت عنوان «مجلس الامن.. أي دور؟ وأي مستقبل مرتقب؟» وجاء فى المحاضرة:

منذ اواخر ١٩٨٩ وقعت احداث سريعة متعاقبة ادت الى تغيير جوهرى فى المشهد السياسى العالمى، فقد انهار سور الحرب الباردة الذى كان ممتدا عبر اوروبا، وتمزق الاتحاد السوفييتى وانهارت الشيوعية وتوحدت المانيا واشتعلت حروب صغيرة هنا وهناك.. وخلال هذه الفترة تصدى مجلس الامن لقضايا عدة حالفه الحظ فى بعضها ولم يوفق فى البعض الاخر.

ولعل ما شاهدناه من احداث فى الاسبوع الماضى دليل واضح على عمق التغيير الذى يشهده العالم.. فقد اختفت التفرقة العنصرية التى صاحبت الامم المتحدة منذ انشائها من جنوب افريقيا.. وبدأت مسيرة السلام فى الشرق الاوسط التى كان يضرب به المثل فى استعصاء المشاكل السياسية على الحل.

وبانتهاء الحرب الباردة برزت مزاعم متعالية بان التاريخ قد انتهى، وان الليبرالية الغربية قد انتصرت نهائيا وشملت الحماسة الجميع تقريبا. وكان محور اهتمامها العثور على السبل المؤدية لان تكون التغيرات التى يشهدها العالم الجديد مفيدة حقا، وسجلت الوثائق الصادرة من معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث صيحة العهد الجديد: «ان النظام العالمى الجديد يجب ان يحل محل اللانظام العالمى القديم».

وكان هناك متشائمون رأوا ان العالم لن يلبث ان «يفتقد الحرب الباردة»، اذ ان النزاعات التى كبتتها لسنوات طويلة هيمنة الدولتين فى عالم اكثر استعدادا لمشاهدة قدرة البشر على ارتكاب المجازر، وتبين فجأة ان العالم «الجديد» اقل نظاما بكثير من العالم القديم وان كل ما حدث ان القوى الدائمة العضوية فى مجلس الامن احجمت عن الاضطلاع بدور سافر واتخذت من المجلس وقراراته الاداة لتنفيذ سياساتها ودفعت بالعديد من النزاعات المعقدة او المتجددة الى حضن مجلس الامن.

وكانت النتيجة المباشرة لذلك ان اندفع مجلس الامن فى موجة من النشاط غير المسبوق وانغمست منظومة الامم المتحدة بكاملها فى مشكلات عالمية جديدة، وفى سنة ١٩٩٢ وحدها اضطر مجلس الامن الى توزيع اهتمامه بين مجالات شتى كان من بينها معالجة عواقب الحرب الباردة فى افغانستان والسلفادور وانجولا والعراق وليبيا وكمبوديا والصومال، واعتداءات الصرب على المسلمين فى البوسنة والهرسك، وكانت هناك ايضا «حروب عائلية» طال عليها الامد تطالب باهتمام الامم المتحدة فى اماكن نائية مثل مدغشقر وما وراء القوقاز وآسيا الوسطى، ومنذ بداية ١٩٩٢ ضاعف مجلس الامن عدد قوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة فهناك ١٧ عملية حفظ سلام وقوات من سبعين جنسية.. تكاد تتصادم مع بعضها البعض وقفزت كلفة حفظ السلام من ٤٠٠ مليون فى عهد كل الامناء العامين السابقين الى ٤ مليارات الآن. ولقد كان انتشار الفوضى فى العالم «الجديد» سببا فى ضغوط وتوترات غير مألوفة داخل منظومة الامم المتحدة وخاصة بين الاعضاء الدائمين فى مجلس الامن والجمعية العامة والامين العام، والامانة العامة ويبدو ان جميع الاطراف المعنية تتفق من الناحية النظرية على الاقل، على ان نظام الامم المتحدة بحاجة الى اصلاح حتى يتمكن من تحقيق معالجة افضل لمشاكل العالم الجديد وليستفيد من الفرص المتاحة.

اختصاصات مجلس الامن كما حددها الميثاق:

وتطرق سعادة الوزير الى الحديث عن اختصاصات مجلس الامن قائلا: ان الغرض الرئيسى المقرر للامم المتحدة، قد ورد على النحو التالى فى المادة الاولى (الفقرة ١) من الميثاق:

«حفظ السلم والامن الدولى وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الاسباب التى تهدد السلم ولازالتها، وتقمع اعمال العدوان وغيرها من وجوه الاخلال بالسلم وتتذرع بالوسائل السلمية وفقا لمبادىء العدل والقانون الدولى لحل المنازعات الدولية التى قد تؤدى الى الاخلال بالسلم او لتسويتها». واسند واضعو الميثاق المسئولية الرئيسية عن تحقيق هدف صون السلم الى مجلس الامن اذ نصت المادة الرابعة والعشرون (الفقرة ١) من الميثاق على انه:

«رغبة فى ان يكون العمل الذى تقوم به الامم المتحدة سريعا فعالا يعهد اعضاء تلك الهيئة الى مجلس الامن بالتبعات الرئيسية فى امر حفظ السلم والامن الدولى ويوافقون على ان هذا المجلس يعمل نائبا عنهم فى قيامه بواجباته التى تفرضها عليه هذه التبعات».

وفوق ذلك فبمقتضى المادة الخامسة والعشرين يتعهد اعضاء الامم المتحدة بقبول قرارات مجلس الامن وتنفيذها وفقا لهذا الميثاق، وبمقتضى ذلك الميثاق منح مؤسسو الامم المتحدة مجلس الامن سلطات واسعة النطاق لتقصى الحقائق والتفاوض وردود الفعل التصحيحية والتنفيذ فيما يتعلق بالاخطار الراهنة او المحتملة التى تهدد السلم بين الدول.

ولكن حتى امد قريب كان هناك اتفاق بين دوائر عديدة على ان مجلس الامن لم يقم بمسئوليته الرئيسية التى اسندها اليه الميثاق وهى ايجاد اطار لتعزيز السلم والامن الدولى والحفاظ عليهما، وغالبا ماينسب الباحثون والسياسيون الفشل او النجاح الذى يتعرض له المجلس الى مواقف الدول الاعضاء «ومصالحها الوطنية» وخاصة الدول دائمة العضوية ومع ذلك فان معضلة مجلس الامن يمكن ان تفهم ايضا على ضوء التعقيدات التى ورثها المجلس بشأن الطريقة الفريدة لاتخاذ قراراته وبشأن سلطته واجراءاته وتجاربه السابقة ويمكن تصور مجلس الامن على انه مؤسسة بشرية قائمة بذاتها وهو بهذه الصفة كان آخذا فى تكوين ذاكرة مؤسسية او سجل تاريخى لمظاهر الضعف الملازمة له فى اتخاذ القرارات، ونظرا لمعرفة اعضائه بما حدث فى الماضى من عرقلة لاصدار القرارات لجأ الاعضاء الى اصطناع آليات وتقاليد بنائية للالتفاف حول الطرق المسدودة او للتوصل الى تسويات بشأنها.. وقد جاءت هذه التطورات سابقة على انتهاء الحرب الباردة وان كان تناقص التناقضات بين الدول الكبرى قد ساعد فى تطور التعاون فى اتخاذ القرارات بطرق لم يكن يتوقعها من وضعوا ميثاق الامم المتحدة.

وحتى يتحقق فهم افضل لهذه التحولات فى اساليب مجلس الامن لايمكن النظر الى ميثاق الامم المتحدة على انه مجرد وثيقة قانونية تقاس بها «شرعية» سلوك الدول الاعضاء بل على انه «اطار سياسى قابل للتطور» وخاضع للاستخدام من جانب الدول من اجل الاغراض التى تقرر معا السعى اليها او تنجح تنافسيا فى فرضها «اما نوايا من قاموا اصلا بوضع ميثاق الامم المتحدة، فما زالت تصدق عليها كلمات اينيس كلود Inis Claude عندما قالت:

«ان الآباء المؤسسين هم من بين اكثر ابطال التاريخ شعورا بالاحباط والتعرض للخديعة فهم يستطيعون ان يذكروا اهدافا للمؤسسات التى ينشئونها لكنهم لايستطيعون ان يتحكموا فى تلك الاهداف او يحددوا مسارات تطورها.. كل ما يستطيعونه هو ان يشهدوا ابحار المؤسسات التى تتأرجح بعد ذلك فوق امواج التاريخ تدفعها رياح القوى السياسية ويمسك بدفتها سلسلة متعاقبة من الرجال الذين لكل منهم افكاره عن المقصد الذى يسعى للتوصل اليه.».

تسوية المنازعات واتخاذ القرارات:

بغض النظر عن الاتساق القانونى فاننا نعتقد ان مجلس الامن التابع للامم المتحدة لم يسر على قاعدة مطردة فى سعيه لاداء واجباته الاصلية المنصوص عليها فى الميثاق من اجل تسوية المنازعات واقرار السلم عن طريق اللجوء الى آليات مبتكرة لاتخاذ القرارات.

ونعنى بذلك ان ثمة ارتباطا فى بحوث علم الاجتماع بين مجال اتخاذ القرارات وتسوية المنازعات.

ولما كانت الدراسات المتخصصة فى مجال تسوية المنازعات واتخاذ القرارات قد ازدادت فى العقود الاخيرة، يبدو انه قد نشأت فجوة محيرة بين هاتين «الصناعتين الجديدتين» فى مجالات البحوث، وكل منهما حديثة العهد ولها ارتباطها بفروع متعددة من العلم، فمن ناحية يقال ان الباحثين فى مجال اتخاذ القرارات يركزون اهتمامهم على كيفية تخصيص اجهزة اتخاذ القرار لمواردها وكيفية تحديد قيمها فى حين ان صموئيل لويس رئيس المعهد الامريكى للسلام قد وضع مؤخرا تعريفا لنظرية «تسوية المنازعات» على انها «ميدان جديد يعنى، بالتحديد بطبيعة النزاع بوصفه مشكلة بشرية عامة لها تقنيات او مبادرات يمكن تطبيقها بصورة مستمرة فى مواجهة المنازعات.

وقد يبدو لغير المتخصص ان هذا التمييز غير ذى جدوى وذلك لاسباب عديدة لانه بعد كل شىء فان بعض الكتابات الاساسية فى كل من الميدانين تدخل صراحة فى مجال الميدان الآخر، وعندما وضع Man & Jamis دراستهما الكلاسيكية عن اتخاذ القرارات جعلا لها عنوانا فرعيا: تحليل نفسى للمنازعات وبالمثل فان جون برتون المستكشف الاول لميدان تسوية المنازعات واشد المتحدثين باسمه حماسة قد اعترف مؤخرا بان كثيرين ممن كتبوا عن ادارة المنازعات وعن تسويتها يدركون انهم انما يكتبون عن اتخاذ القرارات والعكس صحيح ايضا. ورغم ان برتون يوجه نقدا شديدا للكتابات المبكرة فى ميدان اتخاذ القرارات فانه يوافق على ضرورة الاتجاه الى اتخاذ قرارات متماسكة تراعى فيها قبل اتخاذ القرار استجابة من يؤثر فيهم هذا القرار وبعبارة اكثر تحديدا يرى برتون ان ميدان تسوية المنازعات هو السعى للوصول الى العملية المثلى لاتخاذ القرارات التى تقضى الى «تعريف واقعى لحالة»، والى خيارات ايجابية لحل المشاكل ومعنى ذلك انه لايتوقع ان تؤدى كل القرارات الى تسوية المنازعات ولكن تسوية المنازعات تحتاج الى اتخاذ قرارات سليمة.

تكرر القول بانه يمكن عند دراسة مجلس الامن الاستفادة من الرؤى الواردة فى ادبيات تسوية المنازعات واتخاذ القرارات وان كان اى من هذين الميدانين لم يوجه حتى الآن اهتماما كبيرا لاساليب العمل فى مجلس الامن التابع للامم المتحدة. وكذلك فان تسليط الضوء على مناقشات مجلس الامن واعماله من شأنه ان يسهم فى الادبيات المتعلقة بكلا الميدانين بمعنى ان الدراسة الرحبة لجوانب نجاح وفشل مجلس الامن كفيلة بان توفر رؤية نافذة لقرارات المجلس القادر على ان تسهم حقا فى تخفيف المنازعات.

ونظرا لان كلمة «قرار» لها فى ذاتها استخدامات متعددة فى لغة مجلس الامن فان التحديد المبكر للمصطلح على النحو المستخدم به فى هذه المحاضرة كفيل بان يجنبنا المزيد من اختلاط المعانى. فالتفسير الضيق للحظة التى يتخذ فيها مجلس الامن قرارا يقصر الانتباه على التوصيات او التدابير التى يتفق عليها «بمقتضى ما له من سلطات» وبعبارة اخرى فان النظرة الضيقة الى القرارات التى تفهم من نص المادة السابعة والعشرين من ميثاق المنظمة توحى بانها النتائج النهائية سواء كانت ايجابية او سلبية لمناقشات المجلس ولكننا نأخذ مصطلح قرارات المجلس بمعنى اوسع يشمل الخطوات الرسمية وغير الرسمية التى يتخذها المجلس او تتخذها الدول التى يتألف منها اثناء النظر فى احدى القضايا وتسويتها (او عدم تسويتها) ومن ثم تشمل عملية اتخاذ القرار فى مجلس الامن اعداد جدول الاعمال والمناقشات والداولات والمشاورات الرسمية وغير الرسمية بالاضافة الى وضع السياسات وتنفيذها.

وتتضمن عملية اتخاذ القرار فى مجلس الامن مراحل متعددة للتفاعل متعدد الجوانب بين اطراف كثيرة لكل منها استقلاله الذاتى والاطراف الاساسية فى مجلس الامن هى الدول التى يحرص كل منها على الحفاظ على مايعتقد انه مصلحته الذاتية التى يقويها او يضعفها الاجراء الذى تتخذه الامم المتحدة. ولذا فربما تعطى البلدان لوفودها لدى الامم المتحدة تعليماتها بان تكفل الا يؤدى تدبير من جانب المنظمة الى تحريك مسألة تكون الدولة قد اختارت ابقاءها بعيدا عن محفل الامم المتحدة وبعبارة اخرى ان الحكومات تتحرك ايجابا او سلبا تجاه اقتراحات الامم المتحدة تبعا لتقديرها للدور الذى ستضطلع به المنظمة فى كل حالة على حدة. ومن ثم فان مقترحات الامم المتحدة وتدابيرها تنشأ فى ظل حسابات تجريها فرادى الحكومات عن الاعتبارات السياسية المحلية والتوقيت والمناخ السياسى الدولى ورد الفعل المتوقع من الحكومات الاخرى، واجراء نوع من التقدير لتكاليف ومتاعب المبادرة التى تقوم بها المنظمة فى مقابل ما يحتمل ان يتحقق منها من منافع وتسهم هذه العوامل فى تعقيد عملية اتخاذ القرار فى الامم المتحدة بوجه عام وفى مجلس الامن بوجه خاص.

النشأة التاريخية لمجلس الامن:

قبل المضى فى بحث اجراءات مجلس الامن ووظائفه ومشاكله وعملياته المتطورة ينبغى ان نلقى نظرة تاريخية على نشأته وتكوينه وتتصدى هذه النظرة لما يميل اليه المنتقدون من ان ينسبوا الى المؤسسة امراضا وعيوبا دون النظر الى التاريخ السياسى المسئول عن هيكل هذه المنظمة وسلطاتها.

هناك رأى شائع مؤداه ان وجود مجلس للامن يتمتع بسلطات استثنائية لتنفيذ قراراته انما نتيجة لتواطؤ الدول الكبرى من اجل ممارسة الهيمنة او السيطرة على بقية العالم.

ويأخذ بهذه النظرة باحثون من اتجاهات مختلفة، ومن بينهم المنتقدون من ممثلى عدم الانحياز والمحافظون الداعون الى انتهاج سياسة واقعية فقد كتب مثلا مايكل هاورد استاذ التاريخ المرموق بجامعة اوكسفورد منذ آونة قريبة يقول ان مجلس الامن كان فى الاساس اتفاقا بين الحلفاء الكبار المنتصرين للعمل معا على بقاء بقية الدول فى حدود النظام اى فى اقل شىء شبيه بالوفاق الاوروبى الذى كان قائما فى القرن التاسع عشر ويستشهد اصحاب هذا الرأى بان المقترحات الشاملة بشأن مجلس الامن التابع للامم المتحدة قد تشكلت خلال المناقشات التى دارت بين الحلفاء بناء على دعوة من الولايات المتحدة وشارك فيها دبلوماسيون امريكيون وسوفييت وبريطانيون وصينيون، وذلك فى دومبارتون اوكس (فى واشنطن العاصمة) فى اواخر الصيف وخلال الخريف فى عام ١٩٤٤ ثم فى مؤتمر يالطا بدون اشتراك الصين فى فبراير ١٩٤٥ وصيغة يالطا قدمت بعد ذلك فى ربيع ١٩٤٥ بوصفها اقتراحا يؤخذ كله او يرفض كله قدم الى وفود المؤتمر التأسيسى للامم المتحدة الذى عقد فى سان فرانسيسكو وذلك بالاضافة الى انه نظرا لما تضمنه حق الفيتو للدول دائمة العضوية من كفالة لسيادة الدول العظمى فى مواجهة مايقدم لمجلس الامن من اقتراحات بقرارات يمكن القول بان الامن الجماعى قد اصبح ليحل محله تواطؤ جماعى من جانب القلة المنتصرة على الكثرة.

وليس هناك شك فى ان الحلفاء الذين انتصروا فى الحروب العالمية الثانية كانوا هم القوة الدافعة وراء تنظيم الامم المتحدة. ولكن ينبغى ان نتذكر ايضا ان الكثيرين من مؤسسى الامم المتحدة «المثاليين» كانوا يعرفون تماما العيوب المؤكدة التى عانت منها عصبة الامم، وكانوا حريصين على تصحيح تلك العيوب فى الجهود الجديدة المبذولة لاقامة نظام دولى. وكان من المشاكل التى واجهتها العصبة عدم وضوح سلطتها فى الدفاع عن الدولة العضو التى تواجه العدوان، وعدم وجود قوات مسلحة تحت تصرفها، وعجزها عن اتخاذ قرارات بسبب اتباع قاعدة اجماع كافة الاعضاء. والاخطر من ذلك ان العصبة كانت تعانى من انها لاتضم فى عضويتها دولا كبرى، او من انسحاب دول كبرى مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى والمانيا وايطاليا واليابان.

وكان على هيئة الامم المتحدة الجديدة ومجلس امنها ان تصحح تلك المشاكل وان تكون لها سلطة محددة فى اتخاذ تدابير جماعية ضد اى عضو، وان تقصر سلطة الفيتو على القوى خمس دول فحسب، وان تحوز قوات مسلحة جماعية وان تفتح الباب للمشاركة فى الجمعية العامة امام جميع الدول تقريبا، وكان المقصود عمليا من الاحتفاظ بمقعد دائم فى مجلس الامن للدول العظمى هو ضمان ان يتوافر لتلك الدول حافز كاف للمشاركة والتعاون.

وكان من الطبيعى فى نشوة تلك الايام افتراض ان وحدة الحلفاء فى مواجهة دول المحور يمكن ان تتحول الى تعاون فى فترة ما بعد الحرب من اجل تعزيز السلام ولكن حتى قبل انعقاد مؤتمر سان فرانسيسكو كانت الدول الكبرى المؤسسة للمنظمة قد ادركت ان قيام اتحاد تعاونى من بلدان العالم امر غير متوقع، ورغم ان المظاهر الكاملة للحرب الباردة لم تكن قد حلت بعد فان واضعى مشروع ميثاق الامم المتحدة كانوا مدركين ان التنافس والاختلاف امران محتملان بين الدول الكبرى بعد الحرب، وقد كتب بول هاسلك ممثل استراليا والذى كان بين المهندسين المؤسسين للهيئة يقول: كان هناك دائما امل وليس يقينا بالنسبة لمجلس الامن، وكان الناس يقولون منذ البداية انهم يأملون فى ان ينجح المجلس، او انه يجب ان ينجح لان احدا لايستطيع ان يتحمل تعرضه للفشل لان الانسان المتحضر اذا لم يجد فى هذه المرة وسيلة لمنع الحرب سيكون مصيره الفناء، وعلى ذلك ـ كما قالت اينس كلود فى عبارتها الكلاسيكية ـ كان الاتفاق على ضرورة قيام الوحدة بين الدول الكبرى فى الامم المتحدة ليس استنادا الى ان التعاون بين الدول الكبرى سوف يتحقق فى جميع الحالات، بل استنادا الى انه لا امل فى قيام عالم يسوده السلم الا اذا وجد ذلك التعاون ولكن كانت هناك دائما اسباب لدى الدول غير المتمتعة بالعضوية الدائمة لعدم الارتياح للوضع الخاص الممنوح للدول صاحبة العضوية الدائمة فى مجلس الامن.

وعلى الرغم من التوقعات المتفائلة جاءت الحرب الباردة فبددت بقسوة الآمال الكبيرة التى علقت على مجلس الامن وقيامه بعمل تعاونى للحد من التوتر والمنازعات بين الدول ولم تتضاءل بطبيعة الحال اهمية مجلس الامن بل على العكس ظلت له اهميته بل وازدادت فى بعض الاحيان باعتباره محفلا سياسيا متعدد الاطراف تحرص الدول على الا يصدر قرارا ضدها على الاقل، ويمكن ان تتوصل فيه الى قرارات ايجابية على الاكثر، وفيما بين هذين الموقفين المتباعدين كان المجلس يهيىء فى بعض الاحيان محفلا عاما تلتقى فيه الطرفان المتنازعان دون ان تثار قضية مكان الالتقاء او ان يكون اللقاء ذاته موضع مناقشة، والآن جاءت مرحلة ما بعد الحرب الباردة ودخل مجلس الامن مرحلة جديدة بالمتابعة والتقييم.

تشكيل مجلس الامن:

من المناقشة السابقة للسياق التاريخى لمجلس الامن واختصاصاته الرسمية يمكن بسهولة ان نفهم مغزى تشكيله الاساسى والاجراءات المقررة له، وقد تشكل مجلس الامن ابتداء من احد عشر عضوا، منهم خمسة اعضاء دائمون (الاتحاد السوفييتى والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وستة اعضاء غيرهم تنتخبهم الجمعية العامة لمدة سنتين، وفى عام ١٩٦٣ وافقت الجمعية العامة على زيادة اعضاء المجلس الى خمسة عشر عضوا بالنظر الى ان اعضاء الامم المتحدة نفسها زاد عددهم الى اكثر من ضعف ما كانوا عليه فى ١٩٤٥.

وتقوم الجمعية العامة بانتخاب الاعضاء المناوبين فى المجلس، وعندما ترغب احدى الدول الاعضاء فى المشاركة فى المجلس فانها تؤكد مساهمتها فى صون السلم والامن الدوليين وفى الاغراض الاخرى للمنظمة، وارست الجمعية العامة الى جانب ذلك تقليدا مؤداه ان تسفر هذه الانتخابات عن توزيع جغرافى عادل بين الاعضاء غير الدائمين فى عضوية المجلس، وبالقرار الصادر فى ديسمبر ١٩٦٣ حددت الجمعية العامة النمط التالى للتوزيع الجغرافى العادل خمسة اعضاء غير دائمين من افريقيا وآسيا وعضو من اوروبا الشرقية وعضوان من امريكا اللاتينية وعضوان من اوروبا الغربية ودول اخرى.

وكانت نسبة اعضاء مجلس الامن الى مجموع اعضاء الامم المتحدة فى ١٩٤٥ تبلغ ٢١٫٦٪ واذا اريد الوصول الى نسبة مشابهة يجب ان يتألف المجلس من ٤٠ عضوا تقريبا، وتثار من حين الى آخر فكرة زيادة اعضاء المجلس ولاسيما من جانب الدول النامية الرئيسية مثل المكسيك والهند ومصر، وفى عام ١٩٧١ قدم ارثر لال وهو سفير سابق للهند لدى الامم المتحدة مشروعا للتعديل درس بعناية تضمن اقتراحا بان يزيد عدد اعضاء المجلس الى ١٩ عضوا، من بينهم ثمانية اعضاء دائمين، وسعيا لان يكون المجلس اكثر تمثيلا لمناطق العالم اقترح لال مزيدا من توزيع سلطة اتخاذ القرار فى مجلس الامن بتوزيع المقاعد الثمانية الدائمة التى اقترحها على الصين والاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة واليابان والهند، وعضو واحد يمثل اوروبا (الجماعة الاوروبية) ومقاعد دائمة «تناوبية» لكل من امريكا اللاتينية والشرق الاوسط وافريقيا، ولكن احتمالات ازدياد استخدام الفيتو المعرقل لاصدار القرارات ـ وهى آفة سنناقشها ـ كان من العوامل التى ساعدت على تناقص الحماس لمقترحات لال ولكن مع انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتى السابق، وارتفاع المكانة الاقتصادية لليابان وتوحيد المانيا وبروزها كقوة اقتصادية تجددت الاقتراحات باعادة النظر فى توسيع عضوية المجلس، واصبحت هناك اصوات جادة تدعو الى ذلك وتعتبره ضرورة لايمكن تجنبها.

الاختصاص القانونى للمجلس:

كما تناول سعادة وزير الاعلام والثقافة الاختصاص القانونى لمجلس الامن فقال بعد ان القينا نظرة عامة على تشكيل المجلس نستطيع الآن ان نلقى نظرة ادق على متى يجوز للمجلس ان يتصرف، وما نوع التصرفات التى يمكن للمجلس ان يتخذها ومن الناحية الرسمية يحدد الميثاق فى الفصل السادس (المواد ٣٣ ـ ٣٨) وفى الفصل السابع (المواد ٣٩ ـــ ٥٣) الاجراءات التى يمكن ان يتخذها مجلس الامن فى مواجهة انواع معينة من المنازعات بين الدول، ولكننا سوف نرى تأكيدا لنقطة وردت من قبل ان الاعتبارات السياسية وليست الاعتبارات القانونية هى الدليل الافضل الى فهم تفسير التدابير التى يتخذها مجلس الامن ازاء الخلافات بين الدول.

ويمكن ان تعرض المنازعات على مجلس الامن من جانب اى عضو فى الامم المتحدة او من جانب الامين العام او الجمعية العامة برمتها او الدول غير الاعضاء بشأن اى نزاع تكون طرفا فيه اذا كانت تقبل مقدما فى خصوص هذا النزاع التزامات الحل السلمى المنصوص عليها فى هذا الميثاق (المواد ١١ الفقرة ٣ و٩٩ و٣٥).

ويجيز الفصل السادس لمجلس الامن ان يقدم مساعدته فى التوصل الى تسوية سلمية للمنازعات او المواقف التى يكون من شأنها ان تعرض للخطر حفظ السلم والامن الدولى، وينص الفصل السابع على ان مجلس الامن يقرر ما اذا كان قد وقع تهديد للسلم او اخلال به او كان ما وقع عملا من اعمال العدوان ويقدم فى ذلك توصياته او يقرر مايجب اتخاذه من التدابير، ويؤكد الفصل السادس على تسوية المنازعات بالوسائل السلمية على حين ينص الفصل السابع على السلطات التنفيذية التى تشمل العقوبات الاقتصادية وحتى استخدام القوة العسكرية، ولما كان كل فصل فى فصل ميثاق الامم المتحدة يتضمن استجابة قانونية تختلف عن الاخرى اختلافا كبيرا من حيث الخطورة والاهمية فان الامر يتطلب النظر فى كيفية تمييز المجلس بين تعرض السلم للخطر وتهديد السلم.

وقد حاول المجلس فى سنواته الاولى ان يضع تحديدا قانونيا للتمييز بين تهديد السلم وتعريضه للخطر، وخاصة عندما رأت احدى اللجان الفرعية للمجلس فى عام ١٩٤٦ ان اسبانيا فى ظل فرانكو «تمثل خطرا محتملا على السلم الدولى» ولكنها لاتمثل بعد «تهديدا للسلم» تنطبق عليه احكام المادة التاسعة والثلاثين من الفصل السابع، ومعنى ذلك ان المجلس وضع تمييزا دقيقا بين خطر محتمل يتعرض له السلم فى ظل الفصل السادس وتهديد ملموس وواقع او مباشر للسلم يقع تحت احكام الفصل السابع.

ولكن كما يقول ن.د.وايت «ان العلاقة بين الخطر والتهديد قريبة للغاية.. بحيث لايتوافر غالبا تمييز جوهرى بينهما، وغالبا ما يكونان فى الواقع مجرد تسميات تستخدم فى القرارات لتبين المناخ السياسى السائد فى المجلس، ومن الناحية السياسية عندما يكون اعضاء المجلس ميالين الى استخدام «الاداة الحادة» لتدابير الفصل السابع فى مواجهة نزاع ما فانهم يستخدمون تعبير «التهديد» فى مناقشات المجلس. ولكن ما يحدث غالبا هو ان اشتراط توافق الآراء بين الاعضاء الدائمين يعنى ان الاعضاء سيكتفون بالتعبير الاقل شدة وهو «التعرض للخطر» والتوصية بالتسوية السلمية، ومع ذلك فقد حدث فى بعض الاحيان ان تقرر وجود «تهديد للسلم» فى اوضاع لم يكن يبدو فيها احتمال وقوع مصادمات مسلحة وشيكة، ولكن كانت هناك ضغوط سياسية ومشاعر متزايدة على النطاق العالمى ضد بلد ما، من ذلك مثلا انه عندما اعلن نظام الاقلية البيضاء الاستقلال فى روديسيا قرر مجلس الامن ان «الموقف يشكل» تهديدا للسلم الدولى، مما يسمح بفرض عقوبات اقتصادية الزامية بمقتضى الفصل السابع، وقد اتخذ هذا القرار بالرغم من ان الادلة لم تكن قاطعة بان استقلال روديسيا وقيام الحكومة العنصرية من شأنه ان يسفر عن مصادمات مسلحة بين روديسيا والدول المجاورة لها.

كما كانت حالة روديسيا تعبيرا عن التفسير المرن للمادة الثانية الفقرة ٧ من ميثاق الامم المتحدة التى تنص على انه «ليس فى هذا الميثاق مايسوغ للامم المتحدة ان تتدخل فى الشئون التى تكون من صميم السلطان الداخلى لدولة ما..» وعلى النقيض تماما من ذلك ابدى مجلس الامن ترددا شديدا فى ١٩٩٢ فى التدخل فى الصومال لمعالجة ما نشأ فيه من فوضى داخلية، وحتى الامين العام بطرس بطرس غالى فى تعنيفه العلنى لتردد المجلس فى هذه الحالة سلم بان «النظام يعتمد على سيادة كل دولة.. وان نظام الامم المتحدة لايسمح لنا بالتدخل فى هذه الحالة إلا اذا توافرت لنا موافقة جميع الاطراف المعنية».

وقد رأى المعلقون فى مناسبات كثيرة ان قضايا حقوق الانسان وتقرير المصير وابادة الاجناس وامثالها تعمل على اضعاف شمول المادة الثانية (الفقرة ٧) بشأن «السلطان الداخلى»، ولكن يسلم الباحثون على نطاق واسع (ويتغاضى الدبلوماسيون) بان الاعتبارات النظرية القاهرة مثل «حقوق الانسان» و«الجرائم المرتكبة ضد الانسانية» كثيرا ما تطبق على نحو غير متسق خضوعا للاهواء السياسية. فالارجح ان «تهديد السلم» الوارد فى الفصل السابع لن يعتبر من النتائج المترتبة على انتهاكات حقوق الانسان على نطاق واسع فى تلك الانظمة التى تعتبر بمنأى عن «الاستعمار» و«العنصرية البيضاء».

وكما ان هناك بلبلة لها منابع سياسية تطمس التمييز بين «تعريض السلم للخطر» الوارد فى الفصل السادس و«تهديد السلم» الوارد فى الفصل السابع فهناك ايضا كثير من الغموض بشأن التمييز بين تعبيرات الفصل السابع، «تهديد السلم» و«الاخلال بالسلم» و«اعمال العدوان»، ويرى وايت ان المجلس اتجه بصورة متزايدة الى اعتبار تهديد السلم هو المواقف التى ترتكب فيها اعمال عنف غير تقليدية بين الدول، ينشأ الخطر الاساسى فيها من احداث داخلية فى احدى الدول مما يمكن ان يتمثل فى هجوم على دول اخرى وكان من امثلة ذلك الحرب الاهلية فى الكونغو وجنوب افريقيا.

وعلى النقيض من ذلك فان مجلس الامن لم يوافق على وجود حالة «اخلال بالسلم» الا فى اربع مناسبات، رغم ان التعبير قد يبدو طريقة محايدة لوصف احداث عشرات المنازعات العنيفة بين دولتين او اكثر منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وقد يكون مما يفسر ندرة استخدام هذا التعبير ارتباطه فى الحالات الاربع لاستخدامه بتدابير ايجابية قوية من جانب المجلس، فقد ورد تعبير الاخلال بالسلم فى قرار مجلس الامن ٨٢ لسنة ١٩٥٠ الذى صدر فى غياب الاتحاد السوفييتى، بشأن هجوم كوريا الشمالية واسع النطاق على كوريا الجنوبية، مما ادى بعد ذلك الى «توصية» الامم المتحدة للدول الاعضاء بان ترد على هذا العمل بعمل عسكرى.

وفى عام ١٩٨٢ جاء فى القرار ٥٠٢ لمجلس الامن اشارة الى الاخلال بالسلم فى منطقة جزر فوكلاند وطلب انسحاب الارجنتين، وكان ذلك تأييدا ضمنيا لدعوى بريطانيا بان عملها العسكرى ضد الارجنتين متفق مع القانون الدولى، وجاء الاعتراف الثالث من جانب مجلس الامن بـ«الاخلال بالسلم» فى القرار ٥٩٨ الصادر فى ١٩٨٧ بشأن حرب ايران والعراق وجاءت الاشارة الرابعة الى «الاخلال بالسلم» بعد ساعات من غزو العراق للكويت فى عام ١٩٩٠.

وقد استخدم مجلس الامن ايضا تعبير «اعمال العدوان» وان كان ذلك لم يحدث إلا بعد ان وضعت الجمعية العامة للامم المتحدة تعريفا رسميا للعدوان فى عام ١٩٧٤ وقد ورد هذا التعريف فى قرار الجمعية العامة رقم ٣٣١٤ على انه استخدام القوة المسلحة ضد سيادة دولة اخرى او ضد سلامتها الاقليمية او استقلالها السياسى وحتى منتصف عام ١٩٩٢ كانت هناك دولتان فقط وصفتا بارتكاب «اعمال العدوان» وهما جنوب افريقيا واسرائيل.

المجلس كساحة للتفاوض وكعنصر مشارك فى الأحداث:

وربما كان الباحثون الذين انصب اهتمامهم على جوانب اخرى من التغيرات الجارية فى مجلس الامن منذ امد طويل، غير مهيئين فكريا لاكتشاف التحولات التى طرأت على عمل المجلس وعلى اسلوبه فى اتخاذ القرارات، وان كثيرا من مناهج تسوية المنازعات غالبا ما تقلل من اهمية مجلس الامن، وتعتبر انه بلا مشروعية من الناحية الفلسفية، وانه ليست له غير اهمية هامشية من الناحية العملية فى مهمة حفظ السلام، ومن ناحية اخرى فان المناهج الاكثر تقليدية فى السياسة الدولية والنظريات الدولية، كانت بدورها لاتبدى اهتماما كبيرا بالآليات المحددة لعمليات مجلس الامن. ويرجع جانب من ذلك الى النظرة الواقعية المتطرفة للمنظمات الدولية على انها مجرد ادوات تستخدمها الدبلوماسية التقليدية، واصحاب هذا الرأى يعتقدون ان نشاط الامم المتحدة هو فى احسن احواله امتداد متناسب ونافع للدبلوماسية المحددة للدول الاعضاء، مع احتفاظ كل دولة بخيارات كاملة لعدم الامتثال وعدم الاشتراك بل والانسحاب، واذا افترض ان العالم تسوده الفوضى ولاتوجد فيه سلطة اعلى من سلطة الدولة ذات السيادة، فستكون تلك الافتراضات هى الافتراضات الامثل. وهناك مدرسة فكرية اخرى غير تقليدية، ترى فى المنظمات الدولية فاعليات لها استقلالها الذاتى، ولها قدرتها على تحديد مسارها بنفسها، وتعتمد هذه الآراء غالبا على المناهج العملية فى صنع السلم الدولى، والتى كان من روادها دافيد ميترانى، وهى ترى ان الهيئات الدولية تستطيع ان تتحرك باكبر قدر من الاستقلال وتحقق اكبر قدر من المساعدة عندما تنشىء انماطا تعاونية لتخفيف المنازعات من خلال المجالات العملية ذات المحتوى السياسى المنخفض مثل التمويل والصحة، والتكنولوجيا والاتصالات، وما اليها. وكان من الطبيعى عند ذلك ان تعتبر الامانة العامة للامم المتحدة ووكالاتها ذات الدور الوظيفى العملى حلقات عمل وظيفية مرغوب فيها، ولكن اصحاب النظريات العملية لم يكونوا بوجه عام يوجهون اهتماما كبيرا لمجلس الامن الذى يعوق حركته التزامه بالاعتبارات التقليدية للدول الكبرى.

وبين هذين النهجين المتباعدين فى النظر الى المنظمات الدولية، فاننا نقترح نهجا يرى ان مجلس الامن هو فى وقت واحد ساحة تابعة تعكس القوى الخارجية للسياسة الدولية كما انه مؤسسة مستقلة لها القدرة على التأثير فى الشئون الدولية. وليس هناك مصدر سابق يستمد منه هذا النهج الفكرى. ولما كان مجلس الامن مؤسسة انسانية مستقلة وقائمة بذاتها.. فان ما او لا يتخذه ـ من قرارات يمكن ان يساعد فى تسوية المنازعات كما يمكن ان يزيدها تفاقما.

مجلس الأمن: هل هو استبداد الأقلية؟

بالبحث فى اجراءات وآليات التصويت فى مجلس الامن نجد انه كثيرا ما يشار الى حق الفيتو على انه سبب عجز مجلس الامن عن النهوض برسالته الاصلية. ويرى الناقدون ان القدرة الجماعية لمجلس الامن على مواجهة الاخطار التى يتعرض لها السلم والامن الدوليان قد انتفت عمليا نتيجة لاستغلال هذا العضو او ذاك من الاعضاء الدائمين لحق الفيتو، تنفيذا لرؤيته لسياسة بلده الوطنية. ولئن كان حق الفيتو غير الديمقراطى هذا تنازلا يراعى الواقع السياسى للعالم، فان منتقدى هذه القاعدة يرون انها عرقلت التوصل الى عالم افضل بغير موجب. وان حق الفيتو باعتباره اداة لتنفيذ السياسات الوطنية لمن يملكونه يحول دون التحرك الجماعى من جانب المجلس بما يحقق مصلحة السلم والامن العالميين. وكان مجرد توقع استخدام حق الفيتو قادرا على منع المجلس من التحرك، وقد حدث ذلك بالفعل فى مناسبات عدة.

وكان التبرير الذى قدم لمنح حق الفيتو لعدد محدود فقط من اعضاء مجلس الامن، هو ان العبء الذى يحمله هؤلاء الاعضاء اكبر من غيرهم فى تنفيذ اية تدابير للاكراه الفعلى، ولاسيما التدابير العسكرية التى يمكن ان يتخذ المجلس قرارا بشأنها فى حالات معينة، ولكن هذا المنطق يفقد قدرته على الاقناع عندما يقوم احد الاعضاء الدائمين بنقض القرارات لأسباب تتعلق باهدافه السياسية الخاصة. فحماية عدوان يقوم به حليف من التدابير التى قد يتخذها المجلس، ربما يكون تصرفا سياسيا حكيما من منظور البلد المعنى، ولكنه قد يكون ضارا بمصالح السلم والامن الدوليين. وبالمثل فان تمتع كل دولة من الدول دائمة العضوية فى مجلس الامن بحق الفيتو يحول دون استخدام احكام الفصل السابع تجاه اى من الدول دائمة العضوية، وان احكام الالزام فى الميثاق اصبحت غير قابلة للتطبيق فى الواقع الا على الدول المتوسطة والصغيرة التى ليست من الدول دائمة العضوية فى المجلس، وفوق ذلك لم يشهد العالم نزاعا محليا او اقليميا اثناء الحرب الباردة لم تكن فيه احدى الدولتين العظميين ضالعة مع احد اطراف النزاع.

سعادة وزير الاعلام والثقافة

وعلى الرغم من هذا الاتهام المألوف لحق الفيتو بانه عقبة كأداء فى سبيل التوافق بين بلدان العالم، يمكن النظر اليه ايضا على انه يؤدى وظيفة نافعة هى وظيفة صمام الامان وقد شبهت اينيس كلود الفائدة الايجابية لحق الفيتو بسلك الانصهار (الفيوز) فى الدوائر الكهربائية، فوضع هذه النقطة الضعيفة عمدا فى الخط يهدف الى قطع التيار الكهربائى عندما يصبح الحمل اكبر من القدرة على التحمل وتتمثل فلسفة المصهر فى ان انطفاء الانوار افضل من حدوث انفجار يؤدى الى اشتعال النيران فى المبنى بكامله.

وهذا هو الحال بالنسبة للفيتو فى مجلس الامن.. فهو اذ يقطع الدورة فى عملية اتخاذ القرارات فى المجلس يحول دون سير المجلس فى طريق محفوف بالخطر معارضا الارادة المعلنة لاحدى الدول الكبرى. فان يقف المجلس مكتوف اليدين افضل من ان يخاطر بتصعيد الازمة على الرغم من معارضة عنيدة من جانب احدى الدول الكبرى.. فالعجز عن اتخاذ قرار امر غير مستحب ولكن المواجهة الحاسمة تعد كارثة.. ومعنى ذلك ان الفيتو يلزم العالم بالاعتراف بان مجرد القدرة على اتخاذ قرار ضد دولة كبرى فى مسألة من مسائل الحياة والموت هو مسلك غير مسئول ومحفوف بالخطر، وعند النظر الى الفيتو على هذا الضوء فانه قد يكون فى الحقيقة وسيلة لحماية النظام الدولى: «ان ممارسة حق الفيتو تمنع الدول الكبرى غير المخالفة من الالتزام، من خلال عملية اتخاذ القرار فى مجلس الامن، بمسلك ربما ينطوى على نزاع خطر مع الدولة المخالفة، وهذا الحق يحمى الاعضاء الاصغر فى الامم المتحدة من الالتزام بالانضمام الى احد الجانبين فى صراع بين العمالقة..». وبعبارة اخرى، ان عدم اتخاذ المجتمع الدولى موقفا افضل من دفع نزاع يتعلق باحدى الدول الكبرى الى حافة الكارثة قبل الاوان.

والحجة القائلة بان حق الفيتو يمنع مجلس الامن من اتخاذ اجراءات يمكن ان يترتب عليها بالتداعى مشاكل اشد خطورة حجة مقنعة، ولكن لدرجة محدودة، فلاشك فى ان استخدام الفيتو لم يكن دائما فى اطار احتمالات حدوث مواجهة خطيرة بين الدول الكبرى ويمكن القول مثلا بان مسارعة احد الاعضاء الدائمين الى استخدام الفيتو لحماية احد حلفائه يمنع حدوث ضغط على الطرف المخالف كان كفيلا بان يقنعه بطريقة سلمية بان يراعى الاعتراض الدولى واسع النطاق، او على الاقل ان يدخله فى تقديره بصورة جدية.

ولما كانت صحة التشبيه الذى اوردته اينيس كلود من الناحية الموضوعية، فالارجح ان المخاوف من حق الفيتو سوف تستمر بين مراقبى الامم المتحدة والمشاركين فيها، ولاسيما بين الدول الاعضاء من العالم النامى، ولكن على الرغم من الاتهام فان المحاولات التى بذلت لاعادة النظر فى اجراءات التصويت فى مجلس الامن لقيت معارضة شديدة من جانب الاعضاء الحاليين ذوى العضوية الدائمة فى المجلس.

الدوران حول الفيتو: المشاورات غير الرسمية:

سواء كان ذلك مفيدا ام غير مفيد، فالارجح ان الفيتو سيستمر سمة دائمة لاتخاذ القرارات فى مجلس الامن، ومنذ وقت طويل قبل دفء العلاقات بين الكتلتين التابعتين للدولتين العظميين كان من الواضح ان الاعضاء الدائمين فى المجلس بدأوا يدركون المنافع المحتملة من السعى الى تضييق شقة الخلافات وتجنب المواجهة العلنية الضارة. وكان من الاشكال الرئيسية المبتكرة فى هذا السبيل، التوسع فى استخدام المشاورات غير الرسمية. ويمكن فهم اهمية هذا التطور فهما افضل عند تقييمه على ضوء الاحكام المتعلقة باجتماعات الامم المتحدة، فمنذ الايام الاولى نصت اجراءات مجلس الامن على امكان عقد اجتماعات «عامة» او «خاصة»، وعندما كانت القواعد تصاغ لاول مرة فى ١٩٤٦، كانت سوريا وكوبا من بين الدول المتوسطة والصغيرة التى تمسكت بالاعتراض على اجراء اى جزء من عملية اتخاذ القرار فى اجتماع «خاص»، ومع ذلك فقد اشترط ان تجرى المداولات المتعلقة بتعيين الامين العام فى جلسة مغلقة، كما اصبح من العادات المستقرة ان يناقش مشروع التقرير السنوى فى جلسة مغلقة، لكن هذه «الجلسات الخاصة» هى مع ذلك اجتماعات رسمية خاضعة لاشتراط توزيع جدول للاعمال، وتسجيل المناقشات (على ان تحفظ دون اعلان) واصدار بلاغات موجزة للجمهور، وبعبارة اخرى فانها اجتماعات خاصة ولكنها ليست «سرية».

وعلى ذلك فان الاستخدام الجديد للمشاورات غير الرسمية او «خارج الضبطة» بين اعضاء مجلس الامن ليس له سند رسمى قوى فى قواعد عمل المجلس، ومع ذلك فقد ذكر احد المطلعين على مجريات الامور فى ١٩٨٥ ان كل العمل الحقيقى فى مجلس الامن يتم من خلال المشاورات غير الرسمية.. والجلسات الرسمية اشبه بحفلات المسرح التى تعرض فيها مسرحية كتبت واتفق على ادوارها مسبقا فى المشاورات غير الرسمية.

وبعبارة اوضح، باتت المشاورات غير الرسمية جزءا هاما من اجراءات المجلس لتسوية الخلافات والتوصل الى توافق فى الآراء حول القضايا الهامة المعروضة على المجلس، اذ كانت المرونة والسرية هما الطابعان الاساسيان لمشاورات مجلس الامن غير الرسمية فالاجتماعات تعقد بدون جدول اعمال رسمى، وبدون رقم للتسجيل وبدون وهج المتابعة العامة، ومع وجود توجيهات اجرائية محددة، ومن ناحية اخرى فان رئيس مجلس الامن القائم بالعمل يتحمل فى العادة مسئولية الدعوة الى الاجتماع والاعلان عنه واتخاذ الترتيبات المادية اللازمة له، ويمكن ان يختلف المكان الذى يعقد فيه الاجتماع، وان كانت هناك غرفة قد خصصت للاجتماعات «الخاصة» فى ١٩٧٨ تستخدم فى كثير من الاحيان لهذا الغرض نظرا لقربها من القاعة العامة لمجلس الامن.

ويذكر فويرل ان المشاورات «الثنائية» غير الرسمية لاتبدأ إلا بعد حضور اعضاء المجلس الخمسة عشر. وفوق ذلك [illegible] الامين العام ومعاونوه ايضا ولم [illegible] اية محاولة لاستبعاد حضورهم [illegible] فويرل يذكر بعد ذلك فى نفس [illegible] اعضاء مجلس الامن يدخلون فى [illegible] الاحيان فى مشاورات ثنائية [illegible] الاجتماعات الاضيق يمكن ان تكون [illegible] تلقائية وصراحة وقد تضمن [illegible] نشره نيكول فى ١٩٨٢، استنادا الى [illegible] رسمى فى الامم المتحدة للرؤساء [illegible] لمجلس الامن، وصفا اكثر تفصيلا للمشاورات غير الرسمية بين اعضاء المجلس، ووفقا لما جاء فى هذا [illegible] تلك الاجتماعات يمكن ان تكون [illegible] متعددة الاطراف، ويمكن ان يشترك [illegible] رئيس المجلس وواحد او اكثر من الاعضاء او حتى اطراف ليست اعضاء فى [illegible] مثل ممثلى المنظمات الاقليمية وحركات التحرير.

ويمكن ان تعقد المشاورات غير الرسمية قبل اجتماع المجلس لدراسة موضوع ما او بين جلساته او بعدها او حتى [illegible] وقد يكون من الصعب عليها عقد [illegible] رسمية ومشاورات غير رسمية فى [illegible] واحد. وان كان فويرل يرى ان النظر المتزامن فى كل من الجلسات الرسمية وغير الرسمية يمكن ان يسمح بالتوصل الى توافق الآراء بصورة اكبر وبطريقة ابداعية، وعلى اى حال فان اساليب التفاوض يجب ان تتلاءم مع الظروف.

الخاتمة:

وفى تقديرنا وبغض النظر عن سلبيات مجلس الامن ونواقصه فاننا لانملك إلا ان نقول انه ساهم فى معالجة العديد من القضايا الشائكة وكان الملجأ الاخير لحفظ ماء وجه المتخاصمين حين يرى استحالة استمرار الصراع بينهم كما ان قراراته باستمرار تمثل الشرعية الدولية التى شكلت وتشكل السند القانونى للشعوب فى نضالها من اجل قضاياها العادلة.. وما كان لنا ورغم انتقادنا المجلس فى مواجهة العديد من القضايا ان نتصور العالم فى فترة ما بين الحرب العالمية الثانية ونهاية الحرب الباردة غير مجلس الامن.. كما لايمكننا ان نتصور العالم بعد نهاية الحرب الباردة من دون هذا المجلس.. ولنا ان نتصور ان المجلس كان يمكن ان يكون اكثر فعالية واقدر على التحرك لو توافرت له الارادة السياسية الجماعية لدى الاعضاء فى وضع الامن والسلم الدوليين فوق الاعتبارات السياسية الضيقة للاعضاء.. ولكن يظل مثل هذا التصور تصورا مثاليا فى عالم السياسة.

واذا كان يتعذر على الاقل فى هذه المرحلة اعادة النظر فى امور شتى تتعلق بكيفية صنع القرار فى المجلس وبالذات ما يتعلق بحق الفيتو.. فانه ليس من الممكن تجاهل اعادة النظر فى تشكيل المجلس.. فالمجلس كما بينا تفصيلا يعكس حقائق ما بعد الحرب العالمية الثانية ويمثل لدرجة ما ثمار انتصار الحلفاء على دول المحور. ولاشك ان العالم قد تغير واصبحت هناك حقائق على ارض الواقع لايمكن تجاهلها فقوى كبرى اختفت واخرى ضعفت وقوى جديدة برزت.. ولعل من الحقائق الجديدة بالاعتبار ان القوة العسكرية وحدها لم تعد هى مقياس اهمية الدولة وقدرتها بل اصبح الاقتصاد بعدا بارزا وحيويا فى تحديد قوى الدول، ويأتى التطور التكنولوجى خاصة فى مجال الاتصالات والمعلومات كاحد العوامل الرئيسية التى تقاس بها اهمية الدول ومدى قدرتها على التأثير فى صنع القرار وفى تحقيق السلام والاستقرار فى العالم. كذلك لايمكن اهمال عالم الجنوب لمجرد ضعف امكانياته الاقتصادية.. فالقوة البشرية لهذا العالم تشكل [illegible] من وضعه فى الاعتبار.. وعدم التعامل مع هذا البعد يجعل تحقيق الامن والاستقرار فى العالم امرا مشكوكا فيه يؤدى الى انتشار العنف والارهاب والفوضى فى اجزاء حيوية من العالم.. وقبل هذا وذاك فان عدد اعضاء الامم المتحدة قد ازداد بشكل بارز عما كان الحال عليه عام ١٩٦٣ عندما اعيد النظر فى تشكيل المجلس من ١١ عضوا الى ١٥ عضوا.. لكل ذلك اصبحت اعادة تشكيل المجلس بما يعكس الحقائق التى يعيشها العالم امرا حيويا وعاجلا حتى يستطيع المجلس القيام بدوره المتوقع منه. وليس من الحكمة فى تقديرى ان يكون المجلس الآن بنفس النسبة التى كان عليها عند انشاء الامم المتحدة اذ كانت النسبة ٢١٪ اذ ان ذلك يعنى ان يكون العدد ٤٠ او اكثر ومثل هذا الاجراء يخلق [illegible] مجلس الامن الى جمعية عامة اخرى [illegible] يعرقل اتخاذ القرارات ويعوقها.

ومن المسلم به ان اعادة تشكيل المجلس ليست بالامر اليسير اجرائيا ـ واعادة التشكيل تخلق اوضاعا سياسية وقانونية جديدة تمس بمصالح القوى الرافضة المسيطرة على مجلس الامن.. ومن المتوقع ان تحاول هذه الدول عرقلة هذا التغيير وتأجيله رغم تسليمها باهمية وضرورة تجنبه وستحاول هذه الدول التخفيف من الخسائر بتوجيه التغيير اجرائيا ومضمونا بما يتفق والحد الادنى من مصالحها. وفى تقديرنا ان هذا الامر سيأتى وشيكا وستشهد اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة القادمة نقاشا عالميا وحاسما سيترتب عليه اعادة التشكيل وبهذا الامر الذى لامناص منه سيتمكن مجلس الامن من القيام بدور اكثر فعالية فى تحقيق مهمته الرئيسية وهى الحفاظ على الامن والسلم الدوليين باعتبار ان المجلس سيكون اكثر تمثيلا واقدر على التحرك.

املنا فى الله كبير فى عالم يسوده الامن والاستقرار والعدل.. ولكن القانون الالهى يقول:

﴿إن الله لايغير مابقوم حتى يغيروا ما بانفسهم﴾.

صدق الله العظيم